

# خارج الفقہ

٦٠

٢-١٢-٩٣ القول فى النيابة

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ  
 إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ  
 أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ  
 إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ (١٢)

## لو صد الأجير أو أحصر

- مسألة ١١ لو صد الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاج عن نفسه فيما عليه من الأعمال، و **تنفسخ** الإجارة مع كونها مقيدة بتلك السنة، و يبقى الحج على ذمته مع الإطلاق، و للمستأجر خيار التخلف إذا كان اعتبارها على وجه الاشتراط في ضمن العقد، و لا يجزى عن المنوب عنه و لو كان ذلك بعد الإحرام و دخول الحرم،
- و لو ضمن المؤجر الحج في المستقبل في صورة التقييد لم تجب إجابته، و يستحق الأجرة بالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال على التفصيل المتقدم.

## لو صد الأجير أو أحصر

- ١٧ مسألة إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاج عن نفسه فيما عليه من الأعمال و تنفسخ الإجارة مع كونها مقيدة بتلك السنة و يبقى الحج في ذمته مع الإطلاق و للمستأجر خيار التخلف إذا كان اعتبار تلك السنة على وجه الشرط في ضمن العقد و لا يجزى عن المنوب عنه و إن كان بعد الإحرام و دخول الحرم لأن ذلك كان في خصوص الموت من جهة الأخبار و القياس عليه لا وجه له

## لو صد الأجير أو أحصر

- و لو ضمن الموجر الحج في المستقبل في صورة التقييد لم تجب إجابته و القول بوجوبه ضعيف و ظاهرهم استحقاق الأجرة بالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال و هو مشكل لأن المفروض عدم إتيانه للعمل المستأجر عليه و عدم فائدة فيما أتى به فهو نظير الانفساخ في الأثناء لعذر غير الصد و الحصر و كالانفساخ في أثناء سائر الأعمال المرتبطة لعذر في إتمامها و قاعدة احترام عمل المسلم لا تجرى لعدم الاستناد إلى المستأجر فلا يستحق أجرة المثل أيضا

## لو صد الأجير أو أحصر

• (مسألة ١٧): إذا صدّ الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاجّ عن نفسه فيما عليه من الأعمال، و تنفسخ الإجارة مع كونها مقيدة بتلك السنة و يبقى الحجّ في ذمّته مع الإطلاق، و للمستأجر خيار التخلف إذا كان اعتبار تلك السنة على وجه الشرط في ضمن العقد، و لا يجزى عن المنوب عنه و إن كان بعد الإحرام و دخول الحرم، لأن ذلك كان في خصوص الموت من جهة الأخبار، و القياس عليه لا وجه له\*،

• (\*) عن الشيخ في الخلاف: أن الإحصار بعد الإحرام كالموت بعده في خروج الأجير من العهدة. و استدل عليه بإجماع الفرقة. مع أن الحكم منصوص لهم لا يختلفون فيه .. انتهى. و ضعفه ظاهر مما ذكره المصنف. و كأن استدلاله بالإجماع قرينة على وقوع السهو - من قلمه الشريف، أو قلم غيره - في ذكر الإحصار، كما ظنه في كشف اللثام. و إن كان ظاهر قول المحقق في الشرائع: - «و لو صد قبل الإحرام و دخول الحرم استعيد من الأجرة بنسبة المتخلف ..» - موافقته. فلاحظ. (مستمسك العروة الوثقى؛ ج ١١، ص: ٥٥)

## لو صد الأجير أو أحصر

- و لو ضمن الموجر الحجّ في المستقبل في صورة التقييد لم تجب إجابته، و القول بوجوبه ضعيف \*
- (\*) حكي في الشرائع قولاً بالوجوب، و نسبه غير واحد إلى ظاهر المقنعة و النهاية و المهذب. و في الجواهر: «ربما قيل: إنه ظاهر المبسوط و السرائر و غيرهما ..». و ضعفه - أيضاً - ظاهر، لعدم الدليل عليه. (مستمسك العروة الوثقى؛ ج ١١، ص: ٥٥)

## لو صد الأجير أو أحصر

- و ظاهرهم استحقاق الأجرة بالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال، و هو مشكل (١)
- (١) لا إشكال فيه كما مرّ. (الأصفهاني، البروجردی).
- لا إشكال فيه كما مرّ و يأتي فيه التفصيل المتقدم. (الإمام الخمينی).
- بل هو الأقوى. (الشيرازی).
- بل هو الأقوى كما مرّ. (الكلپايگانی).
- تقدّم أنه الأقوى. (النائینی).

## لو صد الأجير أو أحصر

- لأنّ المفروض عدم إتيانه للعمل المستأجر عليه و عدم فائدة فيما أتى به (٢)، فهو نظير الانفساخ في الأثناء لعذر غير الصدّ و الحصر،
- و كالانفساخ في أثناء سائر الأعمال (٣) المرتبطة لعذر في إتمامها و قاعدة احترام عمل المسلم لا تجرى، لعدم الاستناد إلى المستأجر، فلا يستحقّ اجرة المثل أيضاً.
- (٢) عرفت قريباً أنّ المدار ليس على الفائدة و عدمها و على فرضه فالفائدة حاصلة و لا أقلّ من الأجر و عمل المسلم محترم. (كاشف الغطاء).
- (٣) بل من قبيل الانفساخ في أثناء الأعمال الموزّعة أجرتها على أبعاضها مع وحدة الغرض و بساطته. (النائني).

## المصدود و المحصور

- و إذا حج الإنسان عن غيره فصد في بعض الطريق عن الحج كان عليه مما أخذه بمقدار نفقة ما بقي عليه من الطريق و الأيام التي تؤدي فيها الحج إلا أن يضمن العود لأداء ما وجب عليه.

## المصدود و المحصور

- قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا حَجَّ الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ فَصُدَّ عَنْ بَعْضِ الطَّرِيقِ عَنِ الْحَجِّ كَانَ عَلَيْهِ مِمَّا أَخَذَهُ بِمِقْدَارِ نَفَقَةِ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي يُؤَدِّي فِيهَا الْحَجُّ إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ الْعُودَ لِإِدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ
- يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لِقَطْعِ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ وَ الْقِيَامِ بِجَمِيعِ الْمَنَاسِكِ فَإِذَا قَطَعَ بَعْضَهُ وَ لَمْ يَقْطَعْ الْبَاقِيَ وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّ أُجْرَةِ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّرِيقِ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ جَمِيعِ الْأِجَارَاتِ فَإِنْ ضَمِنَ الْوَفَاءَ بِهِ فِيمَا بَعْدُ لَمْ يَلْزَمَهُ ذَلِكَ

## المصدود و المحصور

- و إذا حجّ عن غيره، فصدّ عن بعض الطّريق، كان عليه ممّا أخذه بمقدار ما بقي من الطّريق. اللهم إلّا أن يضمن الحجّ فيما يستأنف، و يتولّاه بنفسه.

## المصدود و المحصور

- مسألة ٢٤٣: إذا مات الأجير أو أحصر قبل الإحرام، لا يستحق شيئاً من الأجرة. و عليه جمهور أصحاب الشافعي «٥».
- و أفتى الإصطخري و الصيرفي سنة القرامطة «٦» حين صدوا الناس عن الحج فرجعوا، بأنه يستحق عن الأجرة بقدر ما عمل «٧».

## المصدود و المحصور

- (٥) الأم ٢: ١٢٤، و المجموع ٧: ١٣٦ و ١٥: ٨٣ و ٨٤، و الوجيز ١: ١١٣، و فتح العزيز ٧: ٧٢.
- (٦) انظر حوادث سنة ٢٩٤ من الكامل في التاريخ ٧: ٥٤٨، و انظر تبين الحقائق ٢: ٤، و فتح القدير ٢: ١٢٧، و فتاوى قاضيخان ١: ٢٨٣.
- (٧) مختصر المزني: ٧١، و المجموع ٧: ١٣٧، و فتح العزيز ٧: ٧٢.
- الخلاف، ج ٢، ص: ٣٩٠.

## المصدود و المحصور

- و قال أصحاب الشافعي: إنما أفتيا من قبل نفوسهما، إلا أنهما خرجاه على مذهب الشافعي «١».
- دليلنا: ان الإجارة انما وقعت على أفعال الحج، و هذا لم يفعل شيئا منها، فيجب أن لا يستحق الأجرة، و من أوجب له ذلك فعليه الدلالة.
- و يقوى في نفسى ما قاله الصيرفى، لأنه كما استؤجر على أفعال الحج استؤجر على قطع المسافة، و هذا قد قطع قطعة منها، فيجب أن يستحق الأجرة بحسبه.
- (١) المجموع ٧: ١٣٧ و ١٥: ٨٤.

## المصدود و المحصور

- مسألة ٢٤٤: إذا مات أو أحصر بعد الإحرام سقطت عنه عهدة الحج،
- و لا يلزمه رد شيء من الأجرة. و به قال أصحاب الشافعي «٢» إن كان بعد الفراغ من الأركان، كأن تحلل بالطواف، و لم يقو على المبيت بمنى و الرمي.
- و منهم من قال: يرد قولاً واحداً «٣».
- (٢) الام ٢: ١٢٤، و المجموع ٧: ١٣٧ و ١٥: ٨٥، و فتح العزيز ٧: ٧٢.
- (٣) المجموع ٧: ١٣٧ و ١٥: ٨٥، و فتح العزيز ٧: ٧٢.

## المصدود و المحصور

- و منهم من قال: على قولين «٤».
- و ان مات بعد أن فعل بعض الأركان، و بقي البعض، قال في الأم: له من الأجرة بقدر ما عمل «٥»، و عليه أصحابه «٦»، و قد قيل: لا يستحق شيئاً «٧»، فالمسألة على قولين.
- دليلنا: إجماع الفرقة، فإن هذه المسألة منصوطة لهم، لا يختلفون فيها.
- (٤) المجموع ٧: ١٣٦ و ١٥: ٨٥، و فتح العزيز ٧: ٧٠.
- (٥) الام ٢: ١٢٤، و المجموع ٧: ١٣٦ و ١٥: ٨٥، و فتح العزيز ٧: ٧٠.
- (٦) مختصر المزني: ٧١، و المجموع ٧: ١٣٦، و فتح المعين: ٨٣، و فتح العزيز ٧: ٧٠.
- (٧) الام ٢: ١٢٤، و المجموع ٧: ١٣٦، و فتح العزيز ٧: ٧٠.